



المملكة الأردنية الهاشمية  
رئاسة الوزراء  
الجريدة الرسمية



عمان : الثلاثاء ٢٢ رمضان سنة ١٤٤٥ هـ. الموافق ٢ نيسان سنة ٢٠٢٤ م

رقم العدد: ٥٩١٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [WWW.Pm.gov.jo](http://WWW.Pm.gov.jo)



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد (٥٩١٩) \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢

قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٤ - قانون العفو العام

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٤  
قانون العفو العام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون العفو العام لسنة ٢٠٢٤)  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- ١- باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة (٣)  
من هذا القانون ووفقا للشروط الواردة فيها تعفى إغفاء عاماً  
جميع الجرائم الجنائية والجنحية والمخالفات والأفعال الجرمية  
التي وقعت قبل تاريخ ٢٠٢٤/٣/١٩ وبحيث تزول حالة  
الإجرام من أساسها وتسقط كل دعوى جزائية وعقوبة أصلية  
كانت أو فرعية تتعلق بأي من تلك الجرائم.

٢- تعفى القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون من الغرامات  
والرسوم المفروضة بكاملها أو تلك التي ستفرض  
في الجرائم الجنائية والجنحية والمخالفات  
أو في أي إجراءات جزائية.

المادة ٣- لا يشمل الإغفاء المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة (٢)  
من هذا القانون الجرائم التالية سواء بالنسبة للفاعل الأصلي  
أو الشريك أو المتدخل أو المحرض كما لا يشمل الإغفاء الشروع  
في أي منها:-

١- الجرائم الواقعة على أمن الدولة والمنصوص عليها  
في المواد من (١٠٧) إلى (١٥٣) مكررة) من قانون العقوبات  
رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

- ٢- جرائم جمعيات الأشرار والجمعيات غير المشروعة المنصوص عليها في المواد من (١٥٧) إلى (١٦٣) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٣- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في المواد من (١٧٠) إلى (١٧٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٤- الجرائم الواقعة على السلطة العامة المنصوص عليها في المواد من (١٨٥) إلى (١٨٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٥- جرائم حرق وإتلاف سجلات السلطة العامة المنصوص عليها في المادة (٢٠٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٦- جرائم تزوير أختام الدولة والعلامات الرسمية والبنكنوت والمسكوكات المنصوص عليها في المواد من (٢٣٦) إلى (٢٥٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٧- جرائم التزوير الجنائي المنصوص عليها في المواد من (٢٦٢) إلى (٢٦٤) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٨- جرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي المنصوص عليها في المواد من (٢٩٢) إلى (٣٠٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٩- جرائم القتل المنصوص عليها في المواد من (٣٢٦) إلى (٣٢٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١٠- جريمة الضرب المفضي إلى الموت المنصوص عليها في المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١١- الجرائم المنصوص عليها في البندين (ب) و(ج) من الفقرة (٢) من المادة (٣٣٠) مكررة) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

- ١٢- جرائم التسبب بالوفاة خلافاً لأحكام المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والمادة (٢٧) من قانون السير رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٨، إلا إذا اقترنت بإسقاط الحق الشخصي أو دفع أصل المبلغ المطالب به أو المبلغ المحكوم به ولو اكتسب الحكم الدرجة القطعية.
- ١٣- جرائم الإيذاء المنصوص عليها في المواد من (٣٣٤) مكررة) إلى (٣٣٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١٤- جرائم إضرار الحريق المنصوص عليها في المواد (٣٦٨) و(٣٧٢) و(٣٧٣) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١٥- جرائم الاعتداء على طرق النقل والمواصلات المنصوص عليها في المواد من (٣٧٦) إلى (٣٨١) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١٦- جرائم السرقة الجنائية المنصوص عليها في المواد من (٤٠٠) إلى (٤٠٥) مكررة) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١٧- جريمة الإفلاس الاحتياالي المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٤٣٨) والمادة (٤٣٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون الإعسار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨.
- ١٨- الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٤١٥) و(٤١٥) مكررة) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ١٩- جرائم الاحتيال المنصوص عليها في المادتين (٤١٧) و(٤١٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٢٠- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام المادتين (٤٥٥) و(٤٥٦) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ٢١- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام المواد من (٢٨) إلى (٣١) والمادتين (٣٣) و(٣٤) والمادة (٥٩) من قانون العقوبات العسكري رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٦.

- ٢٢- جرائم التجسس المنصوص عليها في المواد من (١٤) إلى (١٦) من قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١ .
- ٢٣- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون محاكمة الوزراء رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٢ .
- ٢٤- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ أو أي جرم يُسند بدلالته.
- ٢٥- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ .
- ٢٦- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤ .
- ٢٧- جرائم التعامل بالرق المنصوص عليها في المادة (٥) من قانون إبطال الرق لسنة ١٩٢٩ .
- ٢٨- جرائم الاتجار بالبشر المنصوص عليها في قانون منع الاتجار بالبشر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ .
- ٢٩- جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ ، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١ .
- ٣٠- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون منع الإرهاب رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٦ .
- ٣١- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون الجرائم الإلكترونية رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥ ورقم (١٧) لسنة ٢٠٢٣ أو بدالتيهما.
- ٣٢- الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (١١) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ .
- ٣٣- الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون المفرقات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ .
- ٣٤- الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من قانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ .
- ٣٥- الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٨) والفقرتين (أ) و(ب) من المادة (١٩) من قانون حماية البيئة رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ .

٣٦- جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية المنصوص عليها في المادتين (٧) و(٨) والمواد (١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) والفقرة (ب) من المادة (١٤) والمواد من (١٥) إلى (٢٠) والمادة (٢٣) والمادتين (٢٥) و(٢٦) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦.

٣٧- الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون المنافسة رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤.

٣٨- الغرامات المترتبة على مخالفة أحكام كل من قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون الجمارك.

المادة ٤- ليس في هذا القانون ما يمنع من:-

١- الحكم للمدعي الشخصي بالإلزامات المدنية ولا من إنفاذ الحكم الصادر بها.

٢- مصادرة البضائع أو إتلافها أو التصرف بها في غير الأغراض التجارية وفقاً لأحكام القوانين ذات العلاقة.

المادة ٥- يفرج عن الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم أحكام هذا القانون بأمر تصدره النيابة العامة إلى الجهات المختصة أما في القضايا التي ما زالت قيد النظر سواء أمام المحاكم أو النيابة العامة أو أي جهة أخرى فتصدر المحكمة أو النيابة العامة أو تلك الجهة، حسب مقتضى الحال، القرارات اللازمة بشأنها تطبيقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٦- تؤلف لجنة برئاسة رئيس محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة والنائب العام لدى محكمة استئناف عمان والنائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والنائب العام لدى محكمة أمن الدولة للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون وتصدر اللجنة قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية.

## المادة ٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
الدكتور يشرفها نبي محمد الخصاونةنائب رئيس الوزراء  
وزير الإدارة المحلية  
توفيق محمود حسين كريشاننائب رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية وشؤون المغتربين  
أيمن حسين عبد الله الصقدينائب رئيس الوزراء للشؤون  
الاقتصادية ووزير دولة لتحديث القطاع العام  
ناصر سلطان حمزة الشريدةوزير  
المياه والري  
المهندس رائد مظفر رفعت ابو السعودوزير  
دولة  
المهندس وجيه طيب عبد الله عزائزهوزير  
الأشغال العامة والإسكان  
المهندس أحمد ماهر حمدي توفيق ابو السمنوزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور ابراهيم مشهور حديشة الجازيوزير  
العدل  
الدكتور احمد نوري محمد الزياداتوزير  
الزراعة  
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفاتوزير  
الشؤون السياسية والبرلمانية  
حديشه جمال حديشه الخريشهوزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور صالح علي حامد الخرايشةوزير التربية والتعليم  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور عزمي محمود مفلح محافظتهوزير  
السياحة والآثار  
مكرم مصطفى عبد الكريم القيسيوزير  
المالية  
الدكتور محمد محمود حسين العسوسوزير  
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية  
الدكتور محمد احمد مسلم الخلايلتوزير  
الشباب  
"محمد سلامة" فارس سليمان النابلسيوزير  
الاقتصاد الرقمي والريادة  
احمد فاسم ذيب الهناذةوزير  
الداخلية  
مازن عبد الله هلال الفرايتوزير  
الصحة  
الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهواريوزير  
الصناعة والتجارة والتمويل  
يوسف محمود علي الشماليوزير  
الثقافة  
هيفاء يوسف فضل حجار النجاروزير  
التنمية الاجتماعية  
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفىوزير  
البيئة  
الدكتور معاوية خالد محمد الردايدةوزير  
الاستثمار  
خلود محمد هاشم السقافوزير  
دولة للشؤون القانونية  
الدكتورة فاسي احمد ابراهيم نمروقتوزير  
التخطيط والتعاون الدولي  
زينتة زيد رشاد طوقانوزير  
العمل  
ناديا عبد الرؤوف سالم الروابدةوزير  
النقل  
المهندسة وسام وليد توفيق التهتمونيوزير  
الاتصال الحكومي  
الدكتور مهند احمد سالم المبيضين

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*